مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكمة

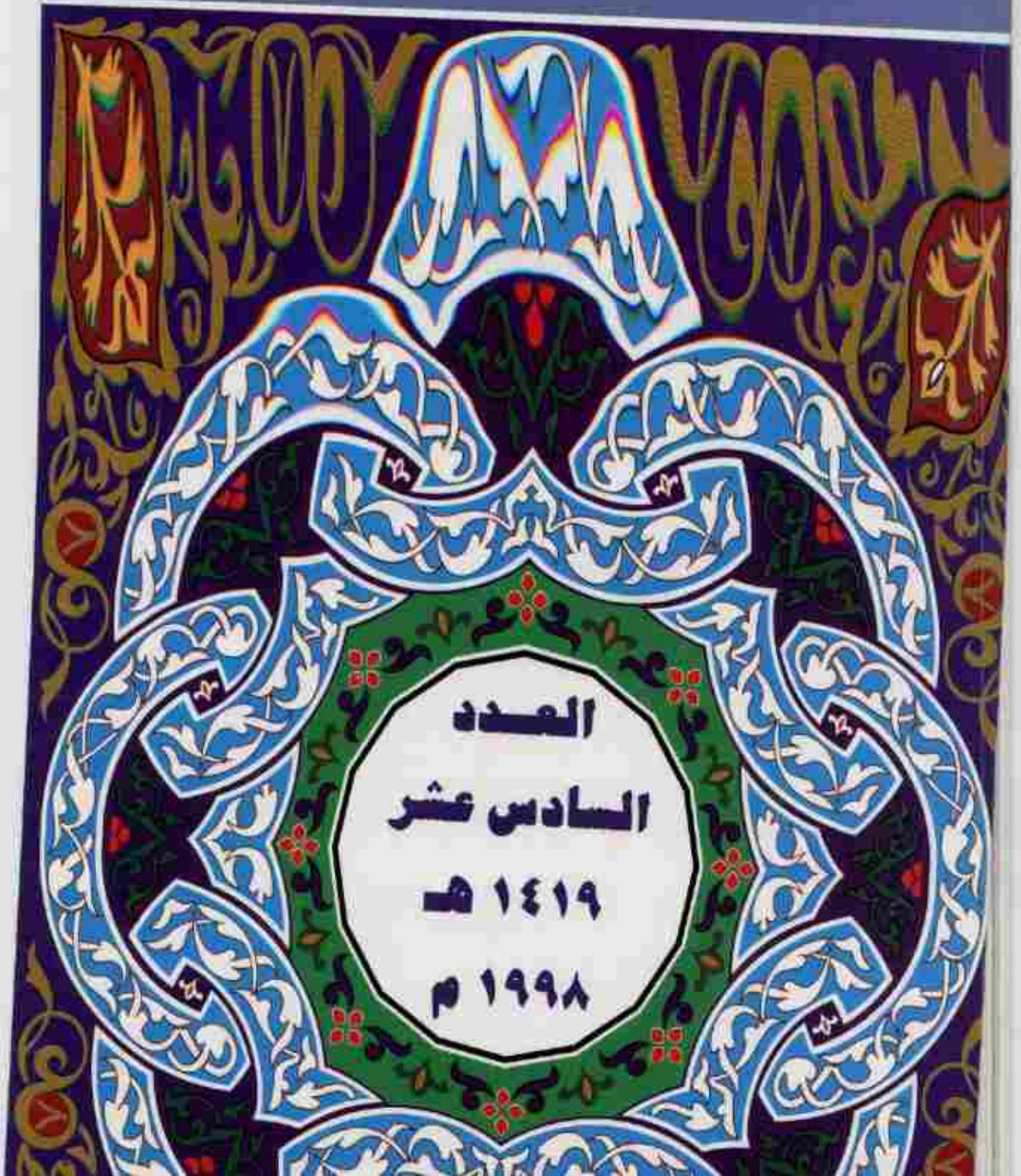

العدد

السادس عشر

١٤١٩ هـ

١٩٩٨ م

المحتـــــــويات

- الافتتاحية ـــــــ ٧ – ٨

بحـوث الشـريعة

- اللاجئون والنازحون في الشريعة الإسلامية ـــــــ ٩ – ٣٢

أ.د. محمد عقله

- ترتيب نزول القرآن ـــــــ ٣٣ – ٤٩

أ.د. محمد علي الحسن

- شبهات حول تفسير الرازي «عرض ومناقشة» ـــــــ ٥١ – ٧٣

د. عيادة بن أيوب الكبيسي

- في مفهوم التكفير ـــــــ ٧٥ – ١٠٥

د. خليل أبو رحمة

بحـوث اللغة العربية

- البلاغة والنقد بين الاتصال والانفصال ـــــــ ١٠٧ – ١٢٠

أ.د. مازن المبارك

- العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل ـــــــ ١٢١ – ١٥٣

أ.د. فخر الدين قباوة

- مقومات الدلالة النحوية، قراءة في بعض الخصائص ـــــــ ١٥٥ – ١٨٧

د. رشيد أحمد بلحبيب

- المعاضلة بين القراءة القرآنية والحديث الشريف في «النبيء» ـــــــ ١٨٩ – ٢١٣

د. عبداللطيف محمد الخطيب

- أبنية الأسماء واتجاهات التأليف فيها ـــــــ ٢١٥ – ٢٢٨

د. ظافر يوسف

مقومات الدلالة النحوية : قراءة في بعض الخصائص

د. رشيد أحمد بلحبيب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

١. مفهوم الدلالة:

إن الاتصال الوثيق بين اللغة والفكر وحاجة البشر إلى التواصل والتفاهم جعل شرائح مختلفة من المجتمع، من ميادين معرفية مختلفة تشارك في موضوع «المعنى/ الدلالة». فقد شارك فيه قديماً الفلاسفة والمناطقة، وشارك فيه علماء النفس وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا حديثاً، كما أسهم فيه علماء السياسة والاقتصاد والفن والأدب والصحافة... [١] وذلك لأن المعنى اللغوي من شأنه أن يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية، لأن الحياة الاجتماعية تُلجيء كل متكلم إلى النظر في معنى هذه الكلمة أو تلك أو هذا التركيب أو ذاك [٢].

والملاحظ أن الدراسات الدلالية قد أغفلت جهود الدلاليين العرب القدامى فلم تأت على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم، فإسهام علماء الأصول في المعنى لا يمكن تجاوزه، يقول الجرجاني في تعريفه للدلالة في الثقافة الأصولية: «الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص» [٣].

ويذكر ابن خلدون ما يلزم دارس علم أصول الفقه إذ: «يتعين عليه النظر في دلالة الألفاظ ذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة... ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام، فكانت كلها من قواعد هذا الفن، ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية» [٤].

ولأن العالم مجمل حقائق وليس مجمل أشياء كما يقول لودفيك وتكنشتاين [٥]، ولأن الكلمات تعتبر مقابلات استدلالية [٦] وتعتبر أفعالاً أيضاً كما يقرر إمرسون [٧]، ارتبطت مباحث الدلالة

(١) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس ص: ٦.
(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران ص: ٢٦١.
(٣) التعريفات: (دلل) ص ١٠٩، والكليات، الكفوي: ٢/ ٢٨٤.
(٤) المقدمة ٣/ ١٠٦٣.
(٥) اللغة والمعنى والسياق، جون لايونز ص: ١٦٦.
(٦) دور الكلمة في اللغة أولمان، ص: ٤٥.
(٧) اللغة والمعنى والسياق ص: ٢٨٨.

باللغة وأصبحت «الدلالة» أو «علم الدلالة» أو «نظرية الدلالة» أو «نظرية المعنى» أو «علم المعنى» منذ مطالع القرن العشرين فرعاً من فروع البحث اللغوي «علماً أن بعضاً من الباحثين يراه ألصق بعلوم البلاغة والنقد الأدبي وآخرين يعدونه في وسط الطريق بين الدراسات اللغوية والدراسات النقدية وهو في الوقت نفسه المدخل اللغوي إلى علم الأسلوب» (١).

ومع العناية المتزايدة بهذا المجال من البحث اللغوي إلا أن دراسته لم تبلغ بعد الرشد العلمي على حد تعبير جورج مونان (٢) ويرى كثير من الألسنيين أن الدلالة هي الجزء من الألسنية الذي تعترض تطبيق مبادىء الهيكلة عليه أكثر العقبات وهي عقبات لم تتضح طبيعتها بعد (٣).

لقد أصبح «المعنى» يمثل المشكلة الجوهرية في علم اللغة، غير أنه من المؤسف حقاً أن يحول بيننا وبين تعرف هذه المشكلة ذلك الغموض الشنيع المتزايد للألفاظ وعلى رأسها لفظ المعنى نفسه. وذلك لاختلاف وجهات النظر فمن الدارسين من ينظر إلى المعنى من زاوية عقلية أو نفسية ومنهم من يفسره تفسيراً سلوكياً ومنهم من ينظر إليه من زاوية لغوية صرف ولشدة الخلاف على تحديد المقصود بالمعنى رأى بعضهم إخراجه من الدراسات اللغوية نهائيا (٤).

كما استخدمت في دراسة المعنى مجموعة ضخمة من المصطلحات المتضاربة المتداخلة حتى إن المعنى كاد يفقد أهميته وصلاحيته للدراسة، وقد قام الأستاذان «أوجدن» و«ريتشاردز» اللذان خصصا كتاباً كاملاً لمعالجة معنى المعنى بتجميع ما لا يقل عن ستة عشر تعريفاً للمعنى، وهذا مثال حي للاضطراب الناتج عن الاستعمال غير الواعي للمصطلحات المجردة تجريداً بالغا (٥).

وقد أدى تحليل الباحثين «أوجدن» و«ريتشاردز» للفظتي «جمال» و«معنى» على هذا النمط إلى اكتشاف ألوان مزعجة من التناقض والتداخل في استعمالها اليومي، بل وفي استعمالهما على مستوى علمي، وقد بلغ التداخل وعدم الاستقرار في استعمال هاتين الكلمتين الأساسيتين حداً من شأنه أن يجعلهما عاجزتين عن أداء وظيفتيهما (٦).

إن المعاني، كما يعرفها ابن حيدر . هي الحادثة بالذكر المتصورة للعقل الجائلة في الفكر، وهي بعيدة وحشية معدومة في حال موجودة في أخرى ممتدة إلى غير غاية

(١) التفكير اللغوي عند العرب، كمال بشر ص: ٣٩.
(٢) مفاتيح الألسنية ص: ١١٩.
(٣) النحو والدلالة، محمد حماسة ص: ٣٢.
(٤) التفكير اللغوي عند العرب، كمال بشر ص: ٣٧، ونظرية النظم، وليد مراد ص: ١٥٢.
(٥) دور الكلمة في اللغة ص: ٦٩، واللغة والمعنى والسياق ص: ١٩٠، ودلالة الألفاظ ص: ٨.
(٦) علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي ص: ٢٩٤، دور الكلمة في اللغة ص: ٢٤٢.

مبسوطة إلى غير نهاية (١).

والمعنى عند جورج مونان هو «القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق أوحد» (٢). ووظيفة علم المعنى البحث في المعنى وقد يكون النظر فيه على مستوى الألفاظ أو التراكيب ويمثل النوع الأول دراسة تقليدية قديمة لا تعدو أن تكون شظية من شظايا المعنى. يقول جون ليونز: «لقد كان علماء اللغة حتى وقت قريب يُعيرون اهتماماً كبيراً لوصف معاني الكلمات المستقلة أكثر من اهتمامهم بتحديد تفاصيل كيفية اشتقاق معنى الجملة من معاني الكلمات المكونة لها وذلك بإعطائهم قواعد تشير إلى تركيبها النحوي إلا أن الموقف تغيّر على نحو ملحوظ خلال السنوات الماضية...» (٣).

وذلك عندما لاحظ اللغويون قصور دلالة الألفاظ المفردة على المعنى وعجزها عن بيان الحقيقة، فاتجهوا إلى تتبع أنواع الدلالات التي تسهم في المعنى باعتبار مصادرها فتحدثوا عن الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة النحوية والدلالة المعجمية (٤) وعن تضافرها في صياغة المعنى الذي يحظى بالقبول. كما حاول بعضهم حصر المباحث الدلالية في محاور ثلاثة:

يشكل المحور الأول العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول والمنعكسات الاجتماعية والنفسية والفكرية ويدور المحور الثاني حول التطور الدلالي والعلاقات السياقية والموقعية. أما المحور الثالث فيتصل بالمجاز وتطبيقاته الدلالية وصلاته الأسلوبية (٥).

إن المعنى السوي، المعنى المكتمل إنما يفهم من المضمون الدلالي والشكل اللفظي جميعا (٦)، فمعنى الجملة لا يعتمد إلا جزئياً على معنى الكلمات التي تتكون منها (٧) إذ لابد من مراعاة العناصر غير اللغوية والوظائف التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة.

يقول جون ليونز: «ويمكننا بشكل خاص أن نفترض مؤقتا أن أداء عمل كلاميّ إنما هو في الواقع النطق بجملة على أن من المهم أن نلاحظ في هذه المرحلة أنه يمكن شخصين أن ينطقا الجملة ذاتها دون أن يقولا الشيء ذاته بالضرورة، كما يمكنهما أن يقولا الشيء ذاته دون أن ينطقا الجملة ذاتها بالضرورة» (٨).

(١) قانون البلاغة ص: ٧٢.
(٢) مفاتيح الألسنية ص: ١٢٠ والنحو والدلالة ص: ٢٢.
(٣) اللغة والمعنى والسياق ص: ٣٥.
(٤) ينظر هذه الأنواع مفصلة: دلالة الألفاظ ص: ١٦، ١٧، ١٨.
(٥) علم الدلالة العربي، فايز الداية ص: ٩.
(٦) اللغة لبست عقلا ص: ٢٧٦.
(٧) اللغة والمعنى والسياق ص: ٢٣٤/٢٣٨، ٢٧٧/٢٧٨.
(٨) اللغة والمعنى والسياق ص: ١٩٠.

إن مجرد وضوح هذه العلاقات. العلاقات العرفية بين الكلمات. لا يؤدي إلا إلى فهم للكلمات المفردة على المستوى المعجمي، يقول تمام حسان: «ووضع معاني المفردات لا يكشف حتى عن المعنى الحرفي الذي سميناه «ظاهر النص» أو معنى المقال لأن الذي لدينا هو «المفردات» وليس «النص» وذلك أيضاً لأن معنى ظاهر النص يحتاج إلى وظائف «المعنى الوظيفي» كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها «المعنى المعجمي» إذ منهما معا يكون معنى «المقال». وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة إلي معنى «المقام» أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال «المعنى الدلالي الأكبر» (١).

ومعنى هذا أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو، وفي تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أن ندعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي، لأ الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام. (٢).

إن الدلالة الكبرى أو المعنى العام لا يتضحان إلا بتضافر مجموعة من العناصر يسهم كل منها في خدمة المعنى وتجليته، ولعل العنصر الدلالي الذي نريد أن نركز عليه في هذا البحث باعتباره من الأركان التي لا يقوم المعنى إلا بها هو دلالة التراكيب، أو الدلالة النحوية، ولا شأن لنا بدلالة المفردات أو بالدلالة الصوتية أو الصرفية أو المعجمية.

فالمتكلم يدرك جيداً أنه إذا وجدت جملتان لهما تركيبان دلاليان مختلفان، فإنهما تكونان مختلفتين إحداهما عن الأخرى ضرورة في طريقة التعبير. لهذه الحقائق صار البحث اللغوي مهتمًا بالعلاقات بين النحو والدلالة وبمحاولة الحصول على درجة ما من الاندماج بين هذين المجالين من مجالات الوصف اللغوي (٣).

٢. النحو والدلالة:

لقد أكد النحويون التقليديون ولقرون عديدة الاعتماد المتبادل بين النحو والدلالة وأشار العديد منهم إلى أن معني الجملة يتحدد بواسطة معنى الكلمات التي تكونها من ناحية وبتركيبها النحوي من ناحية أخرى إلا أنهم لم ينشدوا الدقة في توضيح هذه المسألة (٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٣٤١.
(٢) المرجع السابق ص: ٣٤٢. وفي بناء الجملة العربية، محمد حماسة ص: ٢٢٨.
(٣) النحو والدلالة، محمد حماسة ص: ٤٠.
(٤) اللغة والمعنى والسياق ص: ١٦٧.

أما في البحث اللغوي المعاصر فقد أصبحت مناهج النحو تلتقي بمناهج الدلالة بحيث صار يجمعهما في بعض الاتجاهات العلمية منهج واحد، وتكاد مشكلات هذا المجال تدور حول الإجابة عن هذه التساؤلات: ما الفروق الدقيقة إن وجدت بين الظواهر النحوية والدلالية؟ وإذا كانت هناك فروق، فما العلاقة بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية للقواعد؟ ومن ثم أيجب أن يجعل العنصر النحوي بوصفه مزوداً داخلياً للعنصر الدلالي؟ أو يجب أن يعكس الوضع بحيث ينظر إلى العنصر الدلالي بوصفه ناتجاً أو مخرجاً للعنصر النحوي؟ (١).

إن الدراسات التي بدأت تظهر محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات تكشف تعقد البحث في هذا المجال وأهميته في الوقت نفسه، «فقد اتخذ التشومسكيون من معرفة التركيب شرطاً أساسياً لمعرفة المعنى، كما اتخذوا من المادة الدلالية دليلاً يهتدون به في معرفة الصلات النحوية» (٢).

ولعل تهيب الباحثين من مجال الدلالة التركيبية. وهو ما يسمى أيضاً بالمعاني النحوية. يرجع إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتمل عدة معان مختلفة... وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب وبخاصة الشعر فإن دلالة التركيب فيه طبقات بعضها فوق بعض، وكلما كان النص جيداً ازدادت طبقات المعنى فيه تعددا (٣).

وذلك لأن الانتقال من مستوى إلى آخر عملية معقدة لا تتم إلا بتضافر عناصر النظام اللغوي وتكاتفها، فنحن نلاحظ أولاً تفاعلاً بين المعنى والبنية النحوية، فكل درجة من درجاته شكل في التعبير يلائمها إما بإضافة عناصر جديدة أو بتقديم أو تأخير... (٤).

لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتما بالمعنى يعتد به وبدوره في التقعيد وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين، المعنى الدلالي للجملة كلها والجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي.

والنحو من اللغة كالقلب من الجسم الإنساني. كما يقول تشومسكي. وإذا كان القلب يمد الجسم الإنساني بالدم الذي يكفل له الحياة، فإن النحو يمد الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى (٥).

(١) النحو والدلالة ص ٩.
(٢) نظرية تشومسكي اللغوية. جون ليونز ص ١١٨.
(٣) النحو والدلالة ص ١٠.
(٤) التفكير البلاغي عند العرب ص ٤١٨.
(٥) النحو والدلالة ص ٩، ١٠.

ففي الفترة المبكرة للنحو العربي كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه: «عمل كلام العرب على المعاني وخلى عن الألفاظ» (١) أي أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتماماً على حساب الجانب الصوتي، أو بعبارة أخرى إنه يهتم بالدلالة وليس بالدال.

وعلى هذا ليس الوصف النحوي للغة جامداً أصمّ خالياً من الدلالة، إذ إن الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين:

. أحدهما لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة.

. والآخر عقلي وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة (٢).

إذن فكل بحث خاص بالنحو واللغة إنما هو بحث في الدلالات كما يقول ابن جني (٣).

إن النحويين العرب يعولون على المعنى معولاً كبيراً ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة والمستوى الداخلي خاصة ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص، واستيعاب أمثلة ذلك في كتبهم متعذر كثرة واستفاضة (٤).

فقد جرد المبرد هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتمد المعنى فيصلاً في تصحيح النحو فذهب إلى أن «كل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود» (٥).

ومن أصولهم الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، والمعنى عندهم حكَم فيما يجوز وما لا يجوز فمن ذلك أن ابن السراج يذهب إلى أنه «لا يجوز أن نستثني النكرة من النكرات في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلاَّ رجلاً لأن هذا لا فائدة في استثنائه» (٦).

كما أنهم منعوا الابتداء بالنكرة لعدم إفادتها (٧).

ومما روي عن ابن الأنباري أنه قال: «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب

(١) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ص: ١٣١ والقول منسوب لثعلب.
(٢) النحو والدلالة ص: ٢٢، ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص: ٦٥.
(٣) الخصائص ٢١٦/١.
(٤) نظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص: ٦٥.
(٥) المقتضب ٣١١/١.
(٦) الأصول ٢٩٩/١.
(٧) شرح ابن عقيل ٢١٦/١، شرح الكافية ٢٨/١

يقولون: عبدُ اللّهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدَاللّهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبدَ اللّهِ لَقائمٌ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد.

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ،

فقولهم: عبدُ اللّهِ قائمٌ، إخبار عن قيامه.

وقولهم: إنّ عبدَ اللّهِ قائمٌ، جواب عن سؤال سائل.

وقولهم: إنّ عبدَ اللّهِ لَقائمٌ، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني.

قال: فما أحار المتفلسف جواباً (١).

قال عبد القاهر بعد إيراده هذه القصة: «واعلم أن ما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن ههنا فروقاً خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل» (٢).

وقال الزملكاني أيضاً: «قد يظن ظان أن المعنى لا يتغير بالحرف الزائد على الجملة نظراً إلى أصل الحكم وإعراضاً عما هو كالمكمل للمعنى والمحقق له... فعليك أن تتوخى مواقع الحروف حذراً من أن يقع الحرف في غير محله فيذهب عليك مقصودك من التعبير» (٣).

لقد كان اعتبار المعنى عند اللغويين العرب ضرباً من اختيار الاطراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا يتعاورون هذا الملحظ ليمتحنوا صلاحيته في إطار مناظراتهم الخلافية الخصبة (٤). ذلك أن مستويات اللغة لا تتضح في خارج الفوارق في الاستعمالات النحوية، ومن هذه الناحية غزا عبدالقاهر الشعر وفي عقله إيمان راسخ بأن الفهم الأدبي ظل أمانيٌ مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات ومن أهم هذه الأدوات النحو (٥).

ويمكن القول إن الرجل اعتمد العلاقات النحوية والدلالية معتمداً أساساً في صياغته لنظرية النظم، كما أنه «رأى أن الكشف الحقيقي للغة يحتاج إلى أن يشحذ فقه المعنى».

فمعاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب (٦).

(١) مفتاح العلوم ص: ١٧١، أبجد العلوم: ٢٦٨/١ - ٢٦٩.
(٢) الدلائل ص: ٣١٥، وانظر: الإمتاع والمؤانسة: ١٢٢/١.
(٣) التبيان: الزملكاني ص: ٧٠ - ٧١، وانظر: نهاية الإيجاز ص: ١٠٣-١٠٤، وجوهر الكنز: ٢٤٦.
(٤) نظرية النحو العربي: نهاد الموسى ص: ٦٦.
(٥) النحو والشعر: مصطفى ناصف ص: ٢١، ٢٣-٢٥.
(٦) من كلام السيرافي: الإمتاع والمؤانسة ١٢١/١، وانظر: التذوق الجمالي للناقدة ص: ٦٢.

إن الإشارات المقتضبة التي أوردتها تبين إلى حد ما علاقة النحو بالدلالة عند النحاة والبلاغيين على حد سواء، فالجانب الدلالي هو نقطة الالتقاء بينهما، ولعل ما يعيب هذه الجهود الضخمة أنها كانت وما تزال متناثرة موزعة هنا وهناك، ولم يحاول باحث أن يؤسس منها نظرية في تفاعل الدلالة النحوية والدلالة المعجمية على مستوى التراكيب (١).

ولهذا حكم مصطفى ناصف على تصور النحو العربي لمسألة المعنى: «بأنه ما يزال من الأمور المهملة التي عزف عنها الدارسون المحدثون، لصعوبتها وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة، في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من الثقافة العربية» (٢).

٣. الإعراب والدلالة:

الإعراب كيان ذهني إدراكي يتصل بعقلنا، ويتطلب من منشيء الكلام وقارئه حضوراً واعيا، يواكب عملية الإنشاء والقراءة، بما تنطوي عليه هذه العملية من تفكير في المضمون، تبلغ سرعتها لدى المنشئين والقارئين درجة، يتوهمون معها أنهم في مراعاتهم للإعراب إنما يقومون بعمل حدسي سليقي، يتيح لهم أن يتفرغوا لمضمون الكلام.

هذه الحقيقة حقيقة الإعراب من شأنها أن تجعل علاقة العقل بالإعراب علاقة خاصة، مختلفة عن علاقته بالمفردات والبنى التركيبية، وتجعل دخول العقل في عملية مراعاة الإعراب عنصراً رئيسياً، تكاد تنحصر فيه علاقة العقل بالإعراب (٣).

لقد ترددت عبارة «الإعراب فرع المعنى» بشكل مكثف في مصادر العربية (١). وهي واحدة من جوامع الكلم «لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني السياق، أما المعنى المعجمي فلا يصدق عليه «الإعراب فرع المعنى» (٥). وذلك لأن التمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب (٦)، ولعل هذا ما جعل مازن المبارك يقول: «وتتصف هذه التعليلات أيضاً بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى، فلم يكن للنحوي أن يجيز وجوها من الإعراب متعددة دون مراعاة لاختلاف المعنى، بلْهَ الخروج عنه. وهذا الاستهداف للمعنى والحرص على سلامته هو الذي دفع

(١) لا يفوتني في هذا المقام أن أنوه بكتابين اثنين من الكتب التي حاولت أن تملأ هذا الفراغ وهي: النحو والدلالة لمحمد حماسة عبداللطيف، ودلالة التراكيب لأبي موسى، مع اختلاف في المنهج.
(٢) نظرية المعنى، مصطفى ناصف ص ٧.
(٣) اللغة ليست عقلا ص ١٠٤، وينظر في تعريف الإعراب الإيضاح الزجاجي ٨٩.
(٤) البرهان ٢٠٢/١، الإتقان ٢٦٠/٢.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٢.
(٦) البرهان، الزركشي ٢٠٩/١، وانظر: نهاية الإيجاز ص ١٠٣، ١٠٤، والتبيان ص ٢٢.

الخليل إلى القول «والموضع موضع نصب لأن المعنى معنى النصب»(١).

فقد فرقت العرب بين العمد والفضلات، فجعلت الرفع للعمد والنصب للفضلات(٢)، كما جعلت الاختلاف في الحركات سبيلاً إلى اختلاف في المعاني، ففي قولهم:

أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ

وأنتِ طالقٌ أنْ دخلتِ الدارَ.

قال الفقهاء: إنها لا تطلق في الأولى إلا إذا دخلت الدار، أما في العبارة الثانية فتطلق بمجرد التلفظ، ذلك مبنيّ على ما قرره النحو من أن «إن» المكسورة للتعليق، فلا تطلق إلا إذا حصل المعلق عليه، وأن «أن» المفتوحة في هذا المثال تكون مصدرية فالمعنى أنت طالق لدخولك الدار فهو هنا ليس يعلق وإنما يعلل فتطلق في الحال (٣).

إن النحوي قد ربط الدلالات بالإعراب فاهتم بالجانب الإعرابي لتحصين المعنى ولوضع ضوابط لغوية أساسية للجانب الدلالي، أما الفصل بين الجانبين الدلالي والإعرابي فهو فصل منهجي فقط (٤).

أما النصوص التي دلت على العلاقة بين العلاقات الإعرابية والمعاني فكثيرة جدا، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح وأكيد، ولما كان هذا الأمر لا يروق بعض المخالفين (٥) كان إثبات بعض هذه النصوص ضرورياً من زاويتين، فهي تثبت ما نحن بصدده من جهة وترد ما هم بصدده من جهة ثانية.

النص	صاحبه	مصدره
الإعراب إنما دخل الكلام دليلا على المعاني.	الزجاجي: ٣٤٠م	الإيضاح: ٧٦
والإعراب إنما دخل فس الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والملوك والمضاف والمضاف إليه وشاكر ما يعتور الأسماء من المعاني.	الزجاجي	الجمل: ٢٦٠

(١) العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٨٥

(٢) البسيط ١/٤١٠.

(٣) النحو والنحاة: أحمد عرفة ص: ٤٢.

(٤) عوامل استخراج المعنى: بودلال ص: ٩٥

(٥) من أمثال فطرب وإبراهيم أنيس، وجملة من المستشرقين.

النص	صاحبه	مصدره
الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوهُ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.	ابن جني ٣٩٢ هـ	الخصائص ٣٥/١
الإعراب هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد.	ابن فارس ٣٩٥ هـ	الصاحبي: ٧٦ المزهر ٣٢٧/١
أما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال: ما أحسنُ زيدٌ غير معرب، أو ضَرَبَ عمرٌو زيدٌ غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، وما أحسنَ زيدٍ، وما أحسنُ زيدٌ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهو يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني.	ابن فارس	البرهان ٣٠١/١
قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه.	عبد القادر الجرجاني ٤٧١ هـ	الدلائل ٢٨ المقتصد ٢١٠/١
إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الإسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك.	السهيلي ٥٨١ هـ	نتائج الفكر ٨٢

النص	صاحبه	مصدره
إن كل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى كمل تشهد لذلك قوانين النحو.	السكاكي ٦٢٦ هـ	مفتاح العلوم ٢٥١
الإعراب أصل في الأسماء لأنه يفتقر إليه بين المعاني..	ابن عصفور ٦٦٩ هـ	الأشباه والنظائر ٢٧٨/١
الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب.	ابن مالك ٦٧٢ هـ	الأشباه والنظائر ٨٧/١
وهذا التغيير في الحركات إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة.	ابن أبي الربيع ٦٨٨ هـ	البسيط ١٧٢/١ ـ ٥٨١
اختص الإعراب بالأواخر لأنه دليل على المعنى اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته	ابن القيم ٧٥١ هـ	بدائع الفوائد ٣٤/١

لقد حاول النحاة التدليل على موقع الإعراب من المعنى ودلالته عليه، ولعل النصوص التي سبق ذكرها والتي تعود إلى أزمنة مختلفة تؤكد أن العلاقة بين الحركات والمعنى كانت من قبيل المسلمات، أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركِينِ ورَسُولِهِ) بالجر، فقال معاذ الله أن يكون بريئا من رسوله اقرأ (أَنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركِينِ ورَسولُهُ) [التوبة / ٣]. بالرفع [٦].

فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام، فإذا حركت بالجر أدى إلى الكفر، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه، فهل كانوا يرون أن حركات الإعراب لا تدل على معنى

(٦) انظر القصة في: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ص: ٢٢ ـ ٢٣ ومراتب اللغويين ص: ٣٦.

ولا أثر لها في تصوير المفهوم! [1].

وكذلك لو قال قائل: « مَا أَحسنْ زَيدٌ»، ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمناه منه، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه، ولو بين الإعراب في ذلك فقال: « ما أحسنَ زَيْداً»، «وما أحسنُ زَيدٍ» و « ما أحسنَ زيدٌ» علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب، فوجب بذلك معرفة النحو إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام حافظاً لها من الاختلاف [2].

ولعل هذا ما جعل أبا الأسود يرد على ابنته حين سألته بقولها: أبَتاهُ مَا أجملَ السماءُ(بالرفع) بقوله: أي بنية نجومُها، فقالت: ما هذا أردت، إنما أردت التعجب من حسنها، قال: فقولي: ما أجملَ السَّماءَ[3] بالفتح.

وما كانت العرب لتجزع من اللحن في الإعراب لو لم يكن مؤديا إلى فساد المعنى. لقد كان إقبال العلماء على إعراب النصوص إدراكا منهم أن المعنى لا يمكن أن يفهم إلا بعد إعراب التراكيب المشتملة عليه، لأن إعرابَ نَصٍّ مَا يتوقف على وظائف الأصوات ووظائف المباني ووظائف القرائن ونظام العلاقات « كما يقرر تمام حسان [4].

وتحدد فيه العلامات الإعرابية المقصودة، يقول الخضري: « واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع... إن قصدت المعية نصًا فالنصب، أو إبقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران.. » [5].

لقد كان إعراب النصوص مدخلا طبيعيا وأساسيا لفهم المضامين، ولذلك تضم المكتبة اللغوية عددا كبيرا من هذه النصوص المعربة، من جملتها إعراب الحديث للعكبري [6] وإعراب لامية العرب الموسوم «بأعجب العجب» للزمخشري [7] وإعراب لامية العجم للشيخ المكي البطاوري [8]

(١) النحو والنحاة، أحمد عرفة ص: ١١٧.
(٢) اللمع السابع ١/٤٠، وانظر البسيط ١/٤٣٠، والأشباه والنظائر ١/٢٦٧.
(٣) مراتب اللغويين ص: ٢٦.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ١٨٥.
(٥) إحياء النحو ص: ١٦٢-١٦٣.
(٦) طبع بتحقيق عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت/ دار الفكر، دمشق ١٩٨٩.
(٧) طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة في مطبعة الجوائب القسطنطينية الطبعة الأولى ١٣٠٠.
(٨) طبع بفاس، الطبعة الثانية ١٩٥٦م.

كما أفردَ إعرابَ القرآن بالتأليف خلائقُ من أمثال الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالوية والعكبري وأبي حيان... وكتبهم مطبوعة متداولة.

وقد كانت مقدمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر يقول القيسي: «ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه... معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ليكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما إراد الله تبارك وتعالى به من عباده إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني ويتجلي الإشكال وتظهر القواعد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد»[1].

وما ذلك إلا لأن الإعراب يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين[2].

وقد تحدث النحاة عن الشروط التي يجب توافرها في المقبل على الإعراب، وعما يجب على المُعرب مراعاته، فأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى[3].

قال ابن هشام: «وأنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر إلى موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، من ذلك قوله تعالى: (أَصَلَوَاتُكَ تَأمرُكَ أَنْ نترك ما يعبدُ اباؤنا أو أنْ نَفعلَ في أموالِنَا ما نشاءُ) [هود / ٨٧]. فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل » على « أن نترك» وذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على «ما» فهو مفعول للترك، والمعنى «أن نترك أن نفعل» وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى «أن» والفعل مرتين وبينهما حرف العطف [4]. ومنه ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه « قيما» من قوله تعالى (ولَمْ يجعلْ لهُ عِوجَا قَيِّماً) [الكهف ٢/١٨]. صفة « لعوجا» قال فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيما ؟ وترحّمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في «عوجاً» وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وإنما «قيما» حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، وإما من الكتاب [5].

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٢٨.
(٢) الإتقان ٢/٢٦٠، مفتاح السعادة ٢/٢٨٠.
(٣) البرهان ١/٣٠٢.
(٤) مغني اللبيب ص : ٦٨٤، والإتقان ٢/٢٦٠.
(٥) مغني اللبيب ص : ٦٩٠.

ومنه قول بعضهم في « أحوى» إنه صفة «لغثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، أما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري... فجعله صفة « لغثاء» كجعل « قيما» صفة «لعوجا». وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى [1].

وذكر ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك [2].

ومنه ألا يتأمل عند وجود المشتبهات [3]

وذلك لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطإ والفساد في المتحركات كما يقرر السيرافي [4].

أما المعاني التي تدل عليها الحركات الإعرابية فهي معان مطلقة يقول العلوي: « فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب، فلابد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها [5].

بمعنى أن الإعراب في المرحلة الأولى يحدد المعاني التي يؤديها التركيب بعيداً عن أي غرض جزئي، فلا تفهم منه معنى فقهيا أو معنى أصوليا، وإنما يفهم الفاعلية والمفعولية والإضافة، فهذه المعاني الثلاثة تنحصر فيها كل المعاني ومنها تؤخذ جميع الدلالات فمعرفتها مقدمة على غيرها.

وهذا الفهم والتمييز بين المعنى المطلق والمعنى الخاص هو الذي جعل النحويين المفسرين يهتمون بإعراب النص القرآني، وكأنهم يريدون حصر المعاني القرآنية في المعاني النحوية الإعرابية ليسهل على غيرهم الانتفاع بها، أو بتعبير آخر كانت مرحلة إعراب القرآن مرحلة تأسيسية بالنسبة للتفاسير اللاحقة المعنونة بالتفسير بالرأي [6].

إذن وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كلُّ علامة منها ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم [7].

(١) المصدر السابق ص: ٦٩٣.
(٢) المصدر السابق ص: ٦٨٤.
(٣) المصدر السابق ص: ٧٨١.
(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/١٢١-١٢٢.
(٥) الطراز ١/١٨٢.
(٦) عوامل استخراج المعنى، بودلال ص: ٢٦.
(٧) إحياء النحو ص: ٤٩.

وكما يساعد الإعراب على فهم المعنى فإنه يساعد على فهم العلاقات بين أجزاء الجملة، يقول عبد الحكيم راضي: « أما في مجموعة اللغات ذات الترتيب الحر فإن العامل الأكبر في فهم العلاقات بين أجزائها هو العلامات الإعرابية »[1].

فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع نسبة بعضها إلى بعض في الذهن، ومتى حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة »[2].

وقد أصبح معلوماً الحرية التي تتيحها ظاهرة الإعراب على التصرف في المواقع تقديماً وتأخيراً «وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك والمفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني»[3].

من هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى.

أما قول القائلين بفهم المستمع للكلام غير المعرب واستنادهم إلى ذلك لنفي الوظيفة الدلالية للعلامات، فهو أمر إن كان مقبولا في الكلام المتعارف المشهور، لا يثبت عند النظر في النصوص الأدبية الرفيعة، يقول الزجاجي: « فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل والمألوف بالدربة، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه»[4].

وقد أدرك ريمون طحان بعض هذا في قوله: «ولئن ألفنا الآن الاعتماد على مواقع الكلمات في اللغة العربية وأخذنا نقوم أحيانا دون العودة إلى الحركة بالقراءة الخلاقة التي تنقل إلينا بسرعة ما يمكن أن يولده النص من أرجاع ذهنية تساعدنا على فهم ما نقرأ فهما صحيحا وعلى نقده وتحليله، فإننا لا نزال نستأنس بالحركة عندما يغلق المعنى علينا ويحدث اللبس»[5].

إذن ثمة تناسب مطرد بين مستوى اللغة الكتابية والإعراب الذي يدخلها، بمعنى أننا كلما اقتربنا بلغتنا من اللغة الأدبية المميزة ازداد الإعراب في كلامنا وتنوعت حالاته أي كان فيه . ما يسميه أحمد حاطوم . «الإعراب الدلالي» أو « الوظيفي»، وما يسميه الإعراب الجمالي» . ما

(١) نظرية اللغة ص ٢١١ - ٢١٢.
(٢) المحصول، الرازي ٦٦/١.
(٣) الإيضاح، الزجاجي ص ٧٠.
(٤) المصدر السابق ص ٩٦.
(٥) الألسنية العربية ١٣/٢.

يتناسب مع اقتراب العبارة من الدرجة العليا في السلم أي من المستوى الأدبي الذي ينقسم الكلام معه إلى نثر وشعر وقرآن [1].

إن قوانين النحو قوانين كلية تجيز التعدد الإعرابي، ويظل التردد بين نسبة الكلمة في الجملة إلى وظيفة نحوية أو أخرى قائما في بعض الأحيان لأن الوسائل الموجودة قد ترشح الكلمة لوظيفتين، « وهنا يوجد ما يسمى تعدد الأوجه الإعرابية في الجملة، بحيث يكون اختيار كل وجه منها له ما يسنده من البناء اللغوي للجملة، وتعدد الأوجه في حقيقته ليس غموضا ولا تلبيسا ولا قصورا في التفسير النحوي بل قد يكون ثراء وخصوبة في البناء اللغوي وقدرة على تعدد العطاء الذي يتنوع بتنويع التفسير، لأن المعول في اختيار أحد التفسيرين على الآخر يكون على فهم السياق والمعنى الذي يحدده [2].

كما أن نظرية الاحتمالات الإعرابية هي في الحقيقة نظرية في تعدد أنواع التراكيب الممكنة ومن الواضح أن كل تركيب يتميز بخصائصه الدلالية [3]. وتعدد المعاني الإعرابية هذا ينسجم مع المنهج الإسلامي القائم على النص القرآني ذي المعاني المطلقة، الذي لا تنقضي عجائبه، وبهذا التعدد نفسر الخصوبة والثراء في تفسير النصوص.

إن علاقة الإعراب بالدلالة علاقة لا يمكن تجاهلها فالإعراب من جملة العناصر المكونة للدلالة الفاعلة في المعاني الوظيفية النحوية، ومعنى هذا أن هناك مجموعة من القرائن إلى جانب الإعراب لها دورها الواضح في صياغة المعنى، ونحن بهذا نختلف اختلافا كليا مع قطرب [4] وإبراهيم أنيس [5] ونتفق إلى حد بعيد مع تمام حسان في اشتراك مجموعة من القرائن وتظافرها على تجلية المعاني النحوية، فالمعنى الوظيفي النحوي، معنى الأبواب النحوية كالفاعل ونائبه والحال والتمييز والمستثنى والمضاف إليه والنعت والبدل... هذه المعاني تحرسها قرائن صوتية كالعلامة الإعرابية... أو صرفية كالبنية الصرفية والمطابقة والربط والأداة أو تركيبية كالتضام والرتبة. ومعنى هذا أن الأبواب النحوية وظائف تكشف عنها القرائن أو بعبارة أخرى معان وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والمماثلة في التركيب والسياق [6].

(1) اللغة ليست عقلا ص: ٢٩٢.
(2) ينظر في بناء الجملة العربية، محمد حماسة ص: ١٩٧ ـ ١٨٠.
(3) نظرية المعنى، بنحمزة ص: ٢٩٨.
(4) ينظر مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص: ٢٤٦.
(5) من أسرار اللغة ص: ٢٤٢.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٣٢.

٤. الاستقامة النحوية والاستقامة الدلالية:

المقبولية صفة في الكلام الذي تحصل منه منفعة ما ويلاقي قبولا ورضى من حيث معانيه ومقاصده، ويسمى الكلام المقبول مستقيما أو سويا وتسمى جملة «أصولية» أو « نحوية»، وقد اقتسمت هذه المصطلحات كل من الدراسات النحوية والدراسات الدلالية فأصبحنا نسمع الحديث عن الاستقامة النحوية والاستقامة الدلالية والسوية النحوية والسوية الدلالية والكلام المتسم بالمقبولية أو بعدم المقبولية وبالصحة أو عدمها...

الاستقامة النحوية:

الاستقامة النحوية لمركب من المركبات هي خضوع المركب للأصول النحوية أو للقواعد العائدة للمركب خاصة المندرج في نطاق نظام نحوي عام يمثله اللسان... وربما عبر عن الاستقامة النحوية بمصدر صناعي يدل عليها هو كلمة «النحوية» grammaticalite [1] وجدير بالذكر هنا أن القواعد تقدم المعلومات اللازمة والضرورية لتوليد كل الجمل الصحيحة والمحتملة الصياغة في اللغة من دون سواها، أي أنها تمنع في نفس الوقت توليد الجمل غير الصحيحة [2].

ولا ينحصر الحكم بأصولية الجمل في الواقع بقبول جملة معينة أو برفضها، إنما ينص فضلا عن ذلك على وجود درجات متباينة من حيث النظرة إلى الجمل، وذلك لأن الجمل غير الأصوليةتتباين بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة فترتبط درجة غير أصولية الجملة بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنها [3].

والنظام النحوي هو الذي يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال. مثلا. لذلك قالوا: « الأمثال لا تغير وتحكى كما وردت».

والجملة التي ينكسر فيها النظام النحوي انكسارا غير مسموح به مطلقا في المستوى اللغوي المعين لا تعد جملة صحيحة مطلقا [4].

ثم إن تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة يقوم أيضا على حدس الناطق الذي

(١) اللغة ليست عقلا. أحمد حاطوم ص: ٣١٨.
(٢) الألسنية التوليدية. ميشال زكريا ص: ١٣.
(٣) المرجع السابق ص: ٩. والتوليد الدلالي. محمد غاليم ص: ٦١.
(٤) النحو والدلالة. محمد حماسة ص: ٣٢. ونظرية اللغة. راضي ص: ٤٩٠، ٤٩١.

يحل محل المدونة اللغوية بملكته القادرة على تحديد الصحيح من الفاسد في الجمل على الرغم من أن إنجازه اللغوي محدود [1] يقول أحمد حاطوم: « إننا بكفايتنا اللغوية نحكم على نحوية التراكيب أكثر بكثير مما نحكم عليها بقواعدنا المجردة». [2]

مع الإشارة إلى أن هذه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيبا صحيحا لا تكون إلا لمن كان عارفا بالقواعد [3].

إذن فالاستقامة النحوية لجملة ما هي خضوع هذه الجملة للقوانين النحوية.

الاستقامة الدلالية:

إن حصر المعاني بقوانين كلية تستوعب أقسامها وتستوفي أحكامها عسير لأنه يحتاج إلى تقديم صناعات كثيرة وعلوم شاقة،إلا أنه في فطر الناس السليمة اتباع الصواب وقصده والنفار من الخطأ والحياد عنه، فقد يكتفي من سلم فكره ولم يضطرب ذهنه بما معه من المعرفة التي يوقع العبارة عنها [4].

ولكن ما هي الأسس للتمييز نظريا بين الجمل ذات المعنى والجمل التي لا معنى لها ؟

إن المشكلة أكثر تعقيدا مما يدركه معظم الناس، فهي مرتبطة بالجانب الدلالي أو بالاستقامة الدلالية، فهناك جمل كلامية عديدة يعتبر عدم قبولها مسألة نحوية وليس مسألة دلالية، فعلى سبيل المثال (أريد أن هو سيأتي) هي بلا شك جملة غير نحوية إذا ما قورنت بالجملة الآتية: «أريده أن يأتي».

وهناك جمل أخرى حقيقية كانت أو محتملة يمكن تصنيفها دون أي تردد على أنها نحوية إلا أنها لا معنى لها من مثل: . إنّ الرباعية تشربُ التسويقَ.

. ينامُ الخميسُ والجمعةُ في فراشٍ واحدٍ.

. أنّ تنامَ الأفكارُ الخضراءُ عديمة اللونِ بتهيُّجٍ.

وما شابهها من الجمل، فهي تعد جملا سليمة التركيب نحويا وأنها لا تحمل معنى حرفيا بالرغم من استقامتها النحوية، وهذا يعني أنه لو فسرت الكلمات التي تحتويها هذه الجمل على

(١) عوامل استخراج المعنى ص : ١٢.
(٢) اللغة ليست علما ص: ١٤. والاتجاه الوظيفي، يحيى أحمد ص: ٩٤.
(٣) النحو والدلالة ص : ٤٠
(٤) قانون البلاغة ، ابن حيدر ص : ٣٥.

نحو حرفي فإن الجمل التي تحتويها تبقى من غير معنى.[1]

ومن الأمثلة أيضا قول المجنون بن جندب:

محكوكةُ العينين مِعطاءُ القفا كأنّما قُدّت على متْنِ الصّفا

تَمشي على متنِ شِراكٍ أعْجَفا كأنّما تنشُر فيه مُصْحَفا

ففي هذين البيتين نجد جملا ذات تركيب يمكن تحليله وإعرابه كما نجد وزنا وقافية وجرسا وإيقاعا وربما وجدنا أيضا الماء والرونق ولكننا بالقطع لا نجد المضمون فلا معنى لهذا الكلام ولذلك حين سُئل أبو زيد عن معناه قال: هذا كلام مجنون ولا يفهم كلام المجنون إلا المجانين.[2]

وعليه فإن الكلام المتبع للقواعد النحوية منه فصيح مقبول ومنه ردي، متروك، ثم إن هناك درجات تفاضل بين الكلام من جهة المقبولية أو الفصاحة بلغة الجرجاني والبلاغيين، ولهذا ينبغي ألا تعتبر استقامة النحو مطابقة للقبول دائما.

ومما يجدر ذكره أن قبول الجمل النحوية ذات المعنى ليس شيئا يمكن تحديده بعيدا عن السياق الذي قد تنطق فيه هذه الجمل.[3]

ذلك أن الفرق بين الاستقامة النحوية وبين الاستقامة الدلالية ليس من الدقة على النحو الذي نتوقعه في الوقت الحاضر، ومع ذلك فالقول إن التمييز بين النحو والدلالة ليس واضحاً في كل الأحوال، لا يعني أنه غير واضح على الإطلاق.[4]

وقد لاحظنا فيما سبق أن للمبرد جرد مبدأ التمييز بين المقبول والمردود في المعنى وجعله فيصلا في تصحيح النحو فذهب إلى أن « كل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود».[5]

وكأن المعنى هو الأصل في كل عملية تواصلية، ثم الفساد إذا دخل المعنى أصبح أمر إصلاحه عسير المنال بعكس ما قد يعتري التركيب من خلل نحوي يقول لاينز: « ففي الوقت الذي يمكن بعض المحدثين أن يصححوا فيه: « أريد أن هو سيأتي»، لتصبح: « أريد أن يأتي» وربما يصححها آخرون لتصبح: « أريد مجيئه» دون إجراء أي تغيير في فحوى المعنى المقصود فإنه لا يمكن إجراء

(١) ينظر بتفصيل: اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز ص: ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤.
(٢) الأصول، تمام حسان ص: ٣١٤.
(٣) اللغة والمعنى والسياق ص: ٣٠.
(٤) المرجع السابق ص: ١١٢.
(٥) المقتضب ٣١١/٤.

تصحيح كهذا على: « تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج» ففي الحالات التي يمكن التمييز فيها بين القبول النحوي وبين عدم القبول الدلالي على نحو واضح يمكن إصلاح حالات عدم القبول النحوي ولا يمكن إصلاح حالات عدم القبول الدلالي [1]

لقد اهتم اللغويون العرب في عدة مواطن بتأليف العبارة وعلقوا خصائصها المنطقية من استقامة واستحالة بجملة من العلاقات بين وحدات السياق والمعنى الحاصل من تنزلها في محلها ومجاورة بعضها للبعض الآخر، ولعل من بواكير الحديث عن الاستقامة ما ورد في كتاب سيبويه تحت عنوان (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث تحدث عن أقسام الكلام بهذه الاعتبارات قال:

«فمنه مستقيم ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب:

. فأما المستقيم الحسن فقولك: «أتيتُك أمس وسآتيك غداً».

. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: « أتيتُك غداً وسآتيك أمس».

. وأما المستقيم الكذب فقولك: « حملتُ الجبلَ وشربتُ ماءَ البحر».

. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: «قَدْزيداً رأيتُ وكَيْ زيدُ يأتيك» وأشباه هذا.

. وأما المحال الكذب فأن تقول: « سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس ».[2]

فسيبويه لم يعرف من هذه الأنواع إلا المحال من الكلام والمستقيم القبيح، واعتمد على الأمثلة وحدها في تحديد ما يريده بالمصطلحات الأخرى، ونستطيع أن نقول إن المقصود من الكلام المستقيم الحسن، هو الكلام المستقيم استقامة نحوية دلالية.

فالكلام المستقيم نحويا [3] تتوزع استقامته على ثلاثة أنواع:

المستقيم الحسن والمستقيم الكذب والمستقيم القبيح، فكل جملة صحيحة نحويا تعد جملة مستقيمة، لكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا. [4]

(١) اللغة والمعنى والسياق ص ١١٤.
(٢) الكتاب ١/٢٥، ٢٦، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه ١/٦١، والإمتاع والمؤانسة ١/١٣٦.
(٣) قال الأعلم «فالمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن» النكت ١/١٥.
(٤) النحو والدلالة ص ٦١، ٦٢.

وسيبويه يحتكم في هذه التقسيمات إلى مزاوجة صريحة بين اللحظ الدلالي واللحظ النحوي وهو يومي إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطإ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو. يقول نهاد الموسى: «ولكني لا أجد بأساً من التذكرة بذلك المثال الذي ضربه على المحال من الكلام وهو قولك: «أتيتُكَ غداً» فإنه يتوارد على وجه التطابق مع تلك الجملة عند بيرلنج، وقول سيبويه في شرح المحال بين يدي ذلك المثال «أنه أن تنقض أول كلامك بآخره» صريح في الاحتكام إلى الدلالة»[1].

وفي قوله سيبويه: «قَدْ زيداً رأيتُ»، و«كَيْ زيدٌ يأتيكَ» مثالي المستقيم القبيح توافقت عناصر الاختيار بين عناصر بناء كل جملة فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها... غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللغة فجاءت الصورة المنطوقة وقد اختل بها شرط الورود النحوي بحيث صار: (قد + اسم، و كي + اسم)، وهذا تركيب غير مسموح به في نظام العربية ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيماً.[2]

وهنا نجد أن الاستقامة، استقامة دلالية إذ لم تتأثر بالخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها، وهي لا تدخل إلا على الفعل... وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النحوي في وضع العناصر، وقد عرف سيبويه الكلام المستقيم القبيح بأنه «وضع اللفظ غير موضعه»[3] ولعل استخدام اللفظ في هذا الموضع إشارة منه إلى أن الخلل فيه أو القبح خلل لفظي وليس خللا معنوياً[4] ولهذا بقي الكلام على وصفه بأنه كلام مستقيم وإن كان قبيحاً، يقول أبوهلال العسكري: «وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير»[5] وذلك بعد أن تحدث عن أقسام الكلام باعتبار الحسن والقبح.

كما تحدث ابن فارس عن هذه المسألة في باب (عن مراتب الكلام في الوضوح) وجعل الكلام

(١) نظرية النحو العربي ص: ١٠٢ - ١٠٣ يقول البلعيد: «وهو قول راجع مقدم لدى بيرلنج على كل حال وهو ما وجدت ميخائيل كازنز يراه في محاورتي إياه حول منهج سيبويه، وقد وضح كازنز رسالة في أصول التحليل النحوي عند سيبويه» ص: ١٠٣.

(٢) النحو والدلالة ص: ٦٥، واللغة والمعنى والسياق ص: ٢٩.

(٣) الكتاب ١/٢٥.

(٤) النحو والدلالة ص: ٦٦، والأسسية التوليدية، ميشال زكريا ص: ١١، ١٢.

(٥) الصناعتين ص: ٧٦.

- واضحاً وهو الذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب.

- ومشكلاً وهو الذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه أو أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله عن جهته.[1]

والمسألة نفسها يشير إليها ابن هشام الأنصاري في «المغني» عندما يشير إلى مراعاة المتكلم الأصول وإلى سلوكه الكلامي فيميز بين:

أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.

أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحة الصناعة.

أن يخرج على ما يثبت في العربية وذلك إنما يقع عن جهل وغفلة.

أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي.

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ في الأوجه الظاهرة[2].

وهذه الأقسام موافقة لما أورده سيبويه، وفيها المزاوجة الصريحة بين الملحظ الصناعي أو اللفظي أو النحوي والملحظ المعنوي أو الدلالي.

وحتى يبلغ الكلام أرقى المراتب لابد أن تكون الاستقامة أو المقبولية نحوية ودلالية في الوقت نفسه ولهذا كانت الفصاحة وكان الكلام الفصيح المقبول مشروطاً فيه الجانبان معاً.

لأن «نظرية الفصاحة ليست في الحقيقة إلا نظرية في شروط الإنجاز القصوى أي في الأشكال اللغوية الواجب ابتكارها لضمان أقصى درجة في التبليغ وإذا كانت النظرية التوليدية قد قررت الفصل بين القدرة والإنجاز وجعلت هذا الأخير مبدأ يحدد الظروف الضاغطة التي تمنع من تحقيق كل ما تقضي به القدرة فإن اللغويات العربية ميزت بين القدرة اللغوية التي يمثلها النحو والقدرة الإنجازية التي تمثل مساحة خاصة في مجال الإنجاز»[3].

لقد دافع الجرجاني عن أصل الفصاحة المعنوي وبين أن المقبولية أي الصحة الإنجازية ترجع إلى أسباب فصلها في إطار نظرية ترتب المعاني، وبذلك فتح السبيل للتفريق بين الإنجازات من جهة المقبولية وأصبح علم البلاغة علماً يبحث في شروط المقبولية الإنجازية وفي شروط التملك.[4]

(١) الصاحبي ص ٦٩ إلى ٧٥.
(٢) المغني ص : ٦٨١. كما وقف عند المسألة أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ١٢٦/١.
(٣) الطبيعة والتمثل، أحمد العلوي ص : ٢٣٦.
(٤) المرجع السابق ص : ٢٥٧.

إن الصلة بين أنواع معينة من البنيات غير النحوية وبين أنواع معينة من التعابير التي لا دلالة لها واضحة وقد يصير أحدها مشروطاً بالآخر «فالجملة التي ينكسر فيها النظام النحوي انكساراً غير مسموح به مطلقاً في المستوى اللغوي المعين لا تعد جملة صحيحة مطلقاً لا نحوياً ولا دلالياً، فالصحة الدلالية هنا مشروطة بالصحة النحوية»[1].

ولهذا تحدث ابن شهيد (٤٢٦٠) عن ضرورة اختيار أملح النحو، وهو يريد بملاحة النحو «اختيار الوضع النحوي الذي يساعد على أداء المعنى فقد يكون الكلام مستقيماً من الوجهة النحوية ولا يكون مستقيماً من الوجهة البيانية، فإن البلاغة في الواقع تبنى على سلامة التركيب، والتركيب السليم لا يراد به التركيب الخالي من الغلط حيث يراد وزنه بالموازين النحوية وإنما هو التركيب الذي يستوفي الدقائق المعنوية التي يهتم بتقييدها العلماء»[2].

يتضح مما سبق أن هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تعد صحيحة نحوياً ودلالياً في اللغة وهي:

١- وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.

٢. مفردات يتم اختيارها لشغل الوظائف النحوية السابقة.

٣. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

٤. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكانت سياقاً لغوياً أم غير لغوي[3].

كما يمكن اعتبار اللبس والتعقيد من نواقض الفهم، ومن المخلات بالمقبولية الدلالية ويتحكم التقديم والتأخير في درجات النحوية من حيث تطابق المنطوق والقواعد كما يتحكم في المقبولية الدلالية لأن وضع الألفاظ في غير موضعها من شأنه أن يؤدي إلى الاضطراب في الفهم، فتفقد العبارة السوية النحوية والمقبولية الدلالية فتعوق بذلك أية عملية تواصلية.

٥. التأويل والدلالة:

للتأويل علاقة دقيقة بالدلالة فكثيراً ما نضطر إليه قصد الوصول إلى الدلالة قبل الحكم على العبارة بعدم المقبولية نحوياً أو دلالياً «لأن التأويل - من هذه الزاوية - وسيلة من وسائل الكشف عن مواد المتكلم ومعرفة ما تعنيه ألفاظه»[4].

(١) نظرية اللغة - راضي ص : ٢٩٠، والنحو والدلالة ص: ٤٣.
(٢) نقلاً عن : أثر النحاة في البحث البلاغي ص : ٢٦٥.
(٣) النحو والدلالة ص : ٤٦.
(٤) ظاهرة التأويل- عبدالغفار ص : ١٥٢، والتفكير اللغوي عند العرب- كمال بشر ص : ١٧٤، ١٧٥.

والتأويل في البنية النحوية يعني حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، ويعتبر التقدير عاملاً مساعداً يتميز به الدرس النحوي ويوظفه من أجل الوصول إلى مقاصد النص من جهة، ومن أجل تبرير ما قد يعتري العبارة من انحراف قد يخرجها عن السوية النحوية.

ومن هنا يُوجد في نظام تحليل النحو العربي ما يعرف بـ «الحمل على المعنى». وهو نظير التأويل. والمقصود بالحمل على المعنى هو رد الصورة المنطوقة. أو البناء الظاهري. إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التعبير المنطوق، فالبنية الأساسية بقواعدها الفرعية هي الأصل وبطبيعة الحال قد يطرأ على صور هذا الأصل بعض التغييرات أثناء النطق الفعلي ولكن عند التحليل النحوي يراعى هذا الأصل [1].

ومن مقومات التأويل النحوي ودواعيه ما ذكره تمام حسان في أصوله من:

- أن القواعد أضيق من كلام العرب، ففي الكلام ما لا تنص القواعد على ضبطه.
- قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ولكنه يمكن التوفيق بينهما بالتأويل.
- إن التأويل قد يحتمل وجهاً واحداً وقد يحتمل وجوها متعددة.
- قلما يشتمل المأثور على ما يستعصي على التأويل.
- إذا خالف بعض الحديث القاعدة فلا ينبغي أن يكون ذلك داعياً إلى ترك الاستشهاد به جملة، لأن هذا البعض صحيح مع التوجيه والتأويل [2].

والتأويل النحوي يتم من خلال مقياس درجة النحوية الذي يقيس ابتعاد تعبير معين عن مجموعة الجمل السليمة للدلالة على مواطن الانحراف في التعبير المذكور، فتأويل الجمل المنحرفة يتم دائماً بالعودة إلى مقابلاتها السليمة أي التحقيق العادي للجملة يشكل مرجعاً للصورة غير السليمة [3].

ولا يؤول من العبارات إلا ما كان منحرفاً غالباً، ولذلك كانَ القولُ «بانحصار البحث البلاغي عند العرب في مقولتين هما: الأصل المثالي ثم الانحراف عنه» وينطبق هذا على المباحث الأكثر

(١) في بناء الجملة العربية ص ٢٢٩.
(٢) الأصول، تمام حسان ص ١٦٩.
(٣) التوليد الدلالي، محمد غاليم، ص ٦٠.

تركيزاً على الدلالة والمباحث الأكثر تركيزاً على التركيب... وأيضاً تلك التي يمكن أن تكون نتاجاً للتداخل بينهما [1].

إن جميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة أي للحدث اللغوي وهي بهذا لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى [2].

ثم إن المعنى المحمول على ظاهره لا يقع في تفسيره خلاف لأن الأوضاع الشكلية «لا تعطينا إلا معنى المقال أو المعنى الحرفي كما يسميه النقاد أو معنى ظاهر النص كما يسميه الأصوليون» [3].

أما المعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل فيقع فيه الخلاف «إذ باب التأويل غير محصور والعلماء متفاوتون في هذا، فإنه قد يأخذ بعضهم وجها ضعيفاً من التأويل فيكسوه بعبارته قوة تميزه على غيره من الوجوه القوية فإن السيف بضاربه [4].

ولهذا كان علماء اللغة المحدثون أكثر دقة عندما أشاروا إلى الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، فالدلالة المركزية قدر مشترك من الدلالة يصل بالناس إلى نوع من الفهم التقريبي وهي دلالة واضحة في أذهانهم «ومع اختلاف كثير من الناس في تلك الدلالة المركزية لا يعوقهم هذا الاختلاف عن التفاهم وتبادل وجهات النظر لأنه خلاف في نسبة الوضوح لتلك الدلالة... ولكنها على كل حال واضحة وضوحاً كافياً عندهم جميعاً [5].

أما الدلالة الهامشية فهي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم... وفي هذه الأخيرة يتسع مجال التأويل وتظهر المعاني الثانية [6].

إن ظاهرة التأويل من مستلزمات الحديث عن الدلالة وبالتأويل نستطيع تتبع المعاني وخاصة ما غمض منها كما نستطيع قياس مدى السوية والمقبولية في العبارة نحوياً ودلالياً.

٥ . الفعل اللغوي بين اللسان والجَنان: ترتيب الكلمات:

لا شك أن اللغة تعبير عن الفكر وأن الفكر هو الذي يحرك اللغة ويتصرف فيها وارتباط اللغة

(١) نظرية اللغة، عبدالحكيم راضي ص: ٢٦٠.
(٢) دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب ص: ١٢٧.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٣٣٧.
(٤) الخلل السائر ١/٧٤-٧٥.
(٥) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس ص: ١٠٣.
(٦) ظاهرة التأويل، أحمد عبدالغفار ص: ١٦٤.

بالعقل الإنساني وتفكيره قد جعل بين اللغات البشرية قدراً مشتركاً يمكن إرجاعه إلى الفكر الإنساني العام أيا كانت اللغة وأيا كانت البيئة أو الجنس. ومثل هذا القدر المشترك هو الذي نستشف فيه الصلة بين اللغات والمنطق، وعن طريقه نحدد الارتباط بين النظام اللغوي والتفكير الإنساني بصورة عامة [1].

إن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية [2] ذلك أن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأى شبحاً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية [3]. فدلالة الألفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج [4] «وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي» كما يقول السيرافي [5].

لكن الشرع في اللغة من اللغة أو هو على أصح تعبير من تقاطع اللغة كسلوك والعقل كمقولات [6] فالنظم أو معاني النحو هو خضوع الكلام لنواميس الفكر وبروزه على هيئة تحاكي الروابط المنطقية التي يقيمها بين المعاني فتكون البنية اللغوية صدى لبنية عقلية منطقية سابقة [7].

يقول حازم: «وإذ قد عرفنا كيفية التصرف في المعاني التي لها وجود خارج الذهن... فيجب أن يشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلا، وإنما هي أمور ذهنية محصولها صور تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها والتقاذف بها إلى جهات من الترتيب... فأما أن يقدم على الشيء أو يؤخر عنه أو يتصرف في العبارة عنه نحوا من هذه التصاريف فأمور ليس وجودها إلا في الذهن خاصة» [8].

إن الترتيب عملية ذهنية خالصة، ففي الذهن تفصل الأقوال وتوزع المعاني وتصنع العبارات، وهذا ما نجد اللغويين العرب يركزون عليه فالكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس [9].

(١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ص: ١٣٨.
(٢) المحصول، الرازي ٦٨/١.
(٣) المزهر ٤٢/١.
(٤) نهاية الإيجاز ص: ١٢٨.
(٥) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان، ص: ١٢١.
(٦) التفكير البلاغي عند العرب ص: ١٠٠.
(٧) المرجع السابق.
(٨) منهاج البلغاء ص: ١٥، ١٦.
(٩) الدلائل ص: ٥٥

والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق [1].

وما تقدم من الكلم فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان [2].

والتقديم في اللسان تبع للتقدم في الجنان [3].

إذن فالأصل في ترتيب ألفاظ الكلام أن يكون قائماً على ملاحظة ما لها من ترتيب وجودي في الذهن، فمن المؤكد أن بعضها يكون أسبق تصوراً ووجوداً في الذهن من الآخر، والنفس تميل وتتشوق لذكر ما تسبق معرفته ووجوده في الذهن أولاً، وهذا يعني استدعاء تطابق الترتيب اللفظي لمفردات معاني الجملة مع ترتيبها ووجودها الذهني وهو أمر يتمشى مع ما تميل إليه الذات ويتسجم معها [4].

يقول جبر ضومط: «وكذلك إذا كان المبتدأ اسم إشارة أو ضميراً لمتكلم أو لمخاطب فإنه أول ما يخطر حينئذ في الذهن، ولذلك فيقدم لفظاً وفقاً لتقدمه ذهنا» [5].

وهذا ما اتفق عليه البلاغيون، يقو الجرجاني: «وأما الكلم فإنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس» [6].

فمعنى هذا أن كل فعل لغوي يراعي في ترتيب أجزاء الكلام ترتب المعاني في النفس، هو فعل إنشائي من جهة أنه تصوير باللغة وتشكيل لمادة لم يكن لها شكل قبل أن تخرج من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وتكون إذ ذاك العناصر اللغوية المفردة من أسماء، وأفعال وحروف بمثابة المادة الخام التي يعطيها النظم شكلها المميز [7].

فمن ذلك ما يقول الناس قاطبة من أن العاقل يرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به، فإذا رجعنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك: «ضرب» فيجعله خبرا عن «زيد» ويجعل الضرب الذي أخبر بوقوعه منه واقعاً على «عمرو» ويجعل «يوم الجمعة» زمانه الذي وقع فيه ويجعل «التأديب» غرضه الذي فعل الضرب من أجله فيقول: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ تأديباً له» [8].

---

(١) المصدر السابق ص : ٤٤.
(٢) بدائع الفوائد ٦١/١.
(٣) التبيان الزملكاني ، ص : ١٤٧.
(٤) الأسس النفسية، مجيد ناجي ص : ١١٣.
(٥) الخواطر النصان ص : ١٤٧، ١٤٨.
(٦) الدلائل ص: ٤٩، وانظر حاشية السيد على المطول ص: ٦٠٧.
(٧) التفكير البلاغي عند العرب ص : ٤٢٠.
(٨) الدلائل ص : ٤٠٥.

ويكون ترتيب الألفاظ تابعاً لترتيب المعاني المجردة في الذهن، لأن المعاني أسبق وجوداً في الذهن من الألفاظ.

لقد تبين عند حازم أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان ولها صور موجودة في الأذهان ولها من جهة ما يدل على الصور من الألفاظ وجود في الأفهام ولها وجود من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الخط يقيم صور الألفاظ وصور ما دلت عليه في الأفهام والأذهان [1].

هكذا يتصور حازم عملية إنتاج الكلام بتسلسل حلقاتها وإفضاء بعضها إلى بعض عند إرادة الترتيب فإن العملية تبدأ بالمعنى، لأن ترتيب «المعاني الحادثة بالذكر المتصورة للعقل الجائلة في الفكر» [2] تكون أصلاً وأولائم تأتي ترتيب الألفاظ تبعاً لها يقول عبدالقاهر: «وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» [3].

وقد وهم بعض الناس في اعتقاد أن الترتيب يكون في الألفاظ أولاً مما جعل عبدالقاهر يحرر صفحات طوالاً في رد هذا الوهم وبيان مصدره، يقول: «لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ وكان لا سبيل للمُرتب لها والجامع شملها إلى أن يُعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره إلا بترتيب الألفاظ في نطقه، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ [4].

وسبب دخول الشبهة على من دخلت عليه أنه لما رأى المعاني لا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ، وكان لا يوقف على الأمور التي بتوخيها يكون النظم إلا بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النفس [5]، وجرت العادة بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال: قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها، وألف كلما فأجاد تأليفها، جعل الألفاظ الأصل في النطق وجعله يتوخى فيها أنفسها، وترك أن يفكر في الذي بيناه من أن «النظم» هو توخي معاني النحو في معاني الكلم وأن توخيها في متون الألفاظ محال [6].

(١) منهاج البلغاء، ص: ١٩.
(٢) قانون البلاغة، ابن حيدر ص: ٧٠.
(٣) الدلائل ص: ٥٤.
(٤) المصدر السابق ص: ٦٤.
(٥) يقول لطفي عبدالبديع: «لا ينبغي أن يحمل على النفس بالمعنى السيكولوجي، فالنفس تخلق ويراد بها العقل، والفكران تتعانقان في كلامه». الجرجاني، التركيب اللغوي للأدب ص: ٥ ويضاف إليهما الذهن والفكر والجنان.
(٦) الدلائل ص: ٣٦٠، ٣٦١.

وشبيه بهذا التوهم منهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه، ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن تركبها في نطق الكلام.

وهذا ظن فاسد ممن يظنه... لأن ذلك يقتضي أن تكون الألفاظ سابقة للمعاني وأن تقع في نفس الإنسان أولاً، ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها بالعكس مما يعلمه كل عاقل إذا هو لم يُؤخذ عن نفسه ولم يُضرب حجابٌ بينه وبين عقله.

ثم قال: وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها؟ أوليست هي سماتٍ لها وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها؟ فكيف يُتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء، وقبل أن كانت وما أدري ما أقول في شيء يجر الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال وردىء الأقوال [1].

وقد حاول تركيز هذا المعنى الذي شغله في أسرار البلاغة أيضاً حيث قال: «وهذا الحكم أعني الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل ولن يُتصور في الألفاظ وجوبُ تقديم وتأخير وتخصص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجملة المركبة وأقسام الكلام المدونة. فقيل من حق هذا أن يسبق هذا، ومن حكم ما ههنا أن يقع هناك كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل حتى حظر في جنس من الكلام بعينه أن يقع إلا سابقاً وفي آخر أن يوجد إلا مبنياً على غيره وبه لاحقاً كقولنا إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية إلى غيرها من الأحكام» [2].

ولعل الذين يشير إليهم الجرجاني ويقصدهم بحديثه هم النحاة لأنهم هم الذين حاولوا الانطلاق من مستوى النطق إلى مستوى الألفاظ لتحديد الامكانيات الرئيسية لهذه الألفاظ دون اهتمام بترتيبها في النفس، يقول أحمد العلوي: «بل يمكن أن يقال إن قضية النظم شغلت النحاة

(١) الدلائل ص: ٤٩٧، وانظر ص: ٥٥، ٣٥٩.
يقول حمادي صمود: «ويبدو لنا أن نزعة صاحب الإعجاز إلى اعتبار نظام البنية اللغوية الخارجية صورة لانتظام المعاني في النفس أكثر ملاءمة لأصول المذهب الذهني» [3] مكتملة التفكير البلاغي عند العرب ص: ٥٠٨.
(٢) أسرار البلاغة، الجرجاني ص: ٤.

خارج اهتمامات الجرجاني فلم يهتموا بالمعاني وإنما قرروا أسساً وأصولاً منتمية لطائفة من الترتيبات وفي غفلة تامة عن علاقة الفكر باللغة... ومن هذه الجهة لا يتناقض فكر الجرجاني مع فكر النحاة بل يكون مكملاً لفكرهم» [1].

إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق [2] لأن كل فعل لغوي يراعي في ترتيب أجزاء الكلام ترتب المعاني في النفس، فيقدم ما رتبة وجوده الذهني التقديم ويؤخر ما رتبة وجوده الذهني التأخير، ومن هنا كان التفريط في هذا القانون يسبب في كثير من الأحيان تعقيداً وإبهاماً يجعل النفس تنفر من الكلام ولا تحس بالميل له والاطمئنان إليه لأنها بطبيعتها تنفر من كل ما يكون مدعاة لإتعابها وإجهادها، فالنفس مثلاً لا تتقبل تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف، لأن الصفة تستدعي موصوفاً تابعاً معروفاً لدى النفس أولاً حتى يصح إلحاقها به، فهو أسبق وجوداً ذهنياً منها وتقديمها عليه يبهم الكلام وينفر النفس [3].

وقد حاول ابن الأثير لفت انتباهنا إلى أثر الإخلال الحادث عن عدم مراعاة الترتيب بين الذهن واللسان من خلال رفضه للعبارة الآتية «هذا منْ موضعِ كَذَا رجلٌ وردَ اليومَ» ونحن نريد هذا رجلٌ من موضع كذا وردَ اليومَ، وذلك بتقديم الصفة «من موضع كذا» على الموصوف «رجل» من حيث إن مثل هذا يحدث تعقيداً لفظياً ومعاظلة في الكلام تنفر منهما النفس ويبهم عليهما المعنى المقصود بينما هي تحس بالراحة والاطمئنان لو قلنا: هذا رجل من موضع كذا ورد اليوم، وذلك لشعورنا بالظفر بالفائدة لترتب الألفاظ حسب ترتبها الذهني [4].

ومن الشواهد التي يستشهد بها البلاغيون في بيان أبعاد هذه الظاهرة بيت الفرزدق:

وما مثلهُ في النَّاس إلا مملكاً أبوُ أمِّه حيٌّ أبُوه يقاربُه

فيرون أنه لم يذهب برونق هذا البيت ويفقده قيمته وقدرته النفسية على التأثير والإثارة إلا كون ترتيب ألفاظه قد جاء على غير ترتيب معانيها ووجودها الذهني... وأن المتلقي يشعر أن الشاعر قد تكلف التعقيد تكلفاً خالف به سجية نفسه وطبيعتها في الاسترسال.

ويرى البلاغيون أن مخالفة النفس سجيتها المتسببة عن مخالفة ترتب ألفاظ البيت لترتبها

(١) الطبيعة والتمثال ص: ٢٤٠، ٢٤١.
(٢) الدلائل ص: ٥٢.
(٣) الأسس النفسية، مجيد ناجي ص: ١١٣.
(٤) المثل السائر ٢/٢٢٧، ٢٢٨.

المعنوي في الذهن هي التي أبهمت الكلام وفوتت الفائدة[1].

يقول الجرجاني في الأسرار: «فانظر أيتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه أو صادفت وحشياً غريباً أو سوقياً ضعيفاً أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكد وكدر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها»[2].

إذن فعدم التطابق بين الفكر والواقع وترتب الألفاظ على غير ترتبها الذهني من شأنه أن يسيء إلى الترتيب والمعنى معاً، وأن يتعب النفس ويجهدها فيما لا طائل تحته.

أهم المصادر والمراجع

• الأصول في النحو
ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (٣١٦). تحقيق: عبدالحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.

• الامتاع والمؤانسة
أبو حيان التوحيدي تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، مكتبة الحياة، بيروت.

• الإيضاح في علل النحو
الزجاجي: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (٣٣٧). تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة: ١٩٨٢م.

• بدائع الفوائد
ابن القيم: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١). دار الفكر (د. ت).

• البرهان في علوم القرآن
الزركشي: بدر الدين محمد بن عبدالله (٧٩٤) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثالثة: ١٩٨١م.

• البسيط في شرح جمل الزجاجي
ابن أبي الربيع: عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الأشبيلي السبتي (٦٨٨). تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٦.

• التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن
الزملكاني: كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري (٦٥١). تحقيق: أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٤.

• التعريفات
الجرجاني: علي بن محمد الشريف (٨١٦)/ مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٦٩م.

• الجمل
الزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (٣٤٠). تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية: ١٩٨٥م.

• جوهر الكنز: تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة
ابن الأثير الحلبي: نجم الدين أحمد بن سليمان (٧٣٧). تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الأسكندرية.

• الخصائص
ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢). تحقيق

(١) انظر مثلاً: الموازنة ص: ٣٣٧، ٣٣٨؛ الوشح ص: ٩٦، العمدة ١/٢٥٩، سر الفصاحة ص: ١٠١، المثل السائر ٢/٢٢٩.

(١) أسرار البلاغة ص: ٢٠، ٢١. وانظر: التفكير البلاغي عند العرب ص: ٥١٦-٥١٧.

محمد علي النجار، دار الكتب المصرية : ١٩٥٥.
* دلائل الإعجاز
الجرجاني : أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن (٤٧١) .
تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٩٨٤ م.
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة عشرة : ١٩٧٤.
* شرح الكافية
الرضي رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦) ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٩٨٢م.
* شرح الكافية الشافية
ابن مالك: محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (٦٧٢).
تحقيق : أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة: ١٩٧٧.
* ضرائر الشعر
ابن عصفور : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي (٦٦٣). تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى : ١٩٨٠م.
* قانون البلاغة
ابن حيدر : أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي (٥١٧) .
تحقيق محسن عياض عجيل، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٩٨١م .
* الكتاب
سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠) . طبعة بولاق الأميرية ، الطبعة الأولى : ١٣١٦ .
طبعة الهيئة المصرية العامة، تحقيق عبدالسلام هارون: ١٩٧٧ ١٩٦٦ . م.
* الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية
الكفوي: أبو البقاء أيوب موسى الحسيني: (١٣٨٣) .
تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨١م.
* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر
ابن الأثير : ضياء الدين. تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب
ابن هشام جمال الدين الأنصاري (٧٦١) . تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة : ١٩٧٩ م.
* مفتاح العلوم
السكاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (٦٢٦) . ضبط وشرح : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى : ١٩٨٣م.
* المقتصد في شرح الإيضاح
الجرجاني: أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد (٤٧١) . تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد . ١٩٨٢ م.
* المقتضب
المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥) تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ط ٢ ١٩٧٩١م.
* مقدمة ابن خلدون (ج٣)
عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق : علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.
* منهاج البلغاء وسراج الأدباء
حازم القرطاجني تحقيق الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة : ١٩٨٦م.
* نتائج الفكر في النحو
السهيلي : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١) تحقيق : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
* النكت في شرح كتاب سيبويه
الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (٤٧٦). (تحقيق رشيد بلحبيب رسالة مقدمة إلى جامعة القاهرة لنيل دبلوم الدراسات العليا سنة ١٩٧٧. تحت إشراف محمود علي مكي)
* نهاية الإيجاز
الرازي : فخر الدين الرازي، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلوم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
* إحياء النحو
إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة: ١٩٣٧م.
* الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية
مجيد عبدالحميد ناجي
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى : ١٩٨٤ م.
* الألسنية العربية

ريمون طحان
دار الكتاب اللبناني: بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٧٢م.
• التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)
حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية: ١٩٨١م.
• التفكير اللغوي بين القديم والجديد
كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة.
• التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم.
محمد غاليم
دار توبقال للنشر، المغرب: ١٩٨٧م.
• دلالة الألفاظ
إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة: ١٩٨٠م.
• دور الكلمة في اللغة
ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب: ١٩٨٧م.
• الطبيعة والتمثال: مسائل عن الإسلام والمعرفة
أحمد العلوي، مطبعة المعارف الجديدة، الشركة المغربية للناشرين المتحدين: ١٩٨٨م.
• ظاهرة التأويل وصلتها باللغة
السيد أحمد عبدالغفار، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.
• علم الدلالة العربي
فايز الداية، دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.
• علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي
محمود السعران، دار المعارف، الأسكندرية: ١٩٦٢م.
• عوامل استخراج المعنى في نماذج من كتب التفسير (إعراب القرآن للنحاس)
عبدالرحيم بودلال (رسالة مقدمة إلى كلية الآداب بالرباط لنيل دبلوم الدراسات العليا: ١٩٩١-١٩٩٠ تحت إشراف: أحمد العلوي)
• في بناء الجملة العربية
محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٨٢م.
• في التذوق الجمالي لناظرة أبي سعيد السيرافي وحتى ابن يوسف القناني
محمد علي أبو حمد، دار الجيل، بيروت/ مكتبة المحتسب، عمان.
• اللغة العربية معناها ومبناها
تمام حسان، دار الثقافة، المغرب (د.ت)
• اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي
أحمد حاطوم، دار الفكر اللبناني (د.ت)
• اللغة والمعنى والسياق
جون لاينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى: ١٩٧٧م.
• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: ١٩٥٨م.
• من أسرار اللغة
إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة: ١٩٧٨م.
• النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي
• النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة
محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة: ١٩٣٧م.
• نظرية تشومسكي اللغوية
جون ليونز، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.
• نظرية العامل في النحو العربي
مصطفى بن حمزة، (رسالة مقدمة إلى كلية الآداب، الرباط لنيل دبلوم الدراسات العليا سنة: ١٩٨٤م، تحت إشراف: محمد بن شريفة).
• نظرية اللغة في النقد الأدبي
عبدالحكيم راضي، مكتبة الخانجي ١٩٨٠م.
• نظرية المعنى في النقد العربي
مصطفى ناصف، دار الأندلس، الطبعة الثانية: ١٩٨١م.
• نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث
نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م.
• نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات العليا عند عبدالقاهر.
وليد محمد مراد، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٣.